

المؤتمر العالمي الحادي عشر للوحدة الإسلامية

–(668)– وقاوم – السنهوري – كل الاتجاهات التي طالبت باستنباط مبادئ هذا القانون من الشرعية الإسلامية وأصر على اعتماد المصادر العلمانية الغربية بحيث صدر القانون ومعظم بنوده مستمدة من هذه المصادر، وقد أخذت سوريا في عام 1949 بهذا القانون، وعندما صدر القانون العراقي عام 1956 كان السنهوري ممن شاركوا في وضعه وجاء مزيجا من القانون المصري وأحكام الفقه الإسلامي المستخلصة من جملة الأحكام العدلية بناء على إصرار العراقيين على ذلك(1). وتعد تركيا السابقة في هذا المضمار حيث ألغيت الخلافة عام 1923 وأسست الجمعية الوطنية وتم انتخاب مصطفى كمال اتاتورك رئيسا لها والذي كان يعمل من أجل «ان تتخلص الأمة التركية من كل المعتقدات التي أوهنت جسم الدولة العثمانية، وكان كل ما له صلة بالإسلام فهو في قاموس اتاتورك يعني الرجعية والتخلف»(2). وبعد إلغاء الخلافة كان استبدال الأحكام الشرعية بالقوانين الوضعية وإلغاء التقويم الهجري، ومحاربة اللغة العربية وما يتصل بها كإلغاء الاحتفال بالأعياد الإسلامية وفرض السفور إلى غيرها من الإجراءات التعسفية ضد المبادئ الإسلامية. آثار الواقع التطبيقي للعلمانية لقد عانى المسلمون الكثير ولا يزالون يعانون من الآثار السيئة والسلبية الناشئة عن تطبيق العلمانية في مجالات الحياة وميادينها المختلفة، فضلا عن وضع

1 – الصراع بين التيارين الديني والعلماني، م. س – ص

296 – 297. 2 – م. س، العلمانية في الإسلام – ص 78.